

INFCIRC/865

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وردت من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة بشأن بيان صادر عن إسرائيل

١- تلقى المدير العام مذكرة شفوية مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة، أرفق بها بيان صادر عن إسرائيل بشأن البند الفرعي ٦(د) من جدول أعمال اجتماعات مجلس المحافظين التي بدأت في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وعنوانه: "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جمهورية إيران الإسلامية".

٢- ويعمّم طيه للإحاطة نصّ المذكرة الشفوية، وملحقها حسبما هو مطلوب فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية

٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤

صاحب السعادة،

تهدي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة أطيّب تحيّاتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتشرف بأن ترفق نسخة من بيان إسرائيل بشأن البند الفرعي ٦(د) من جدول أعمال مجلس المحافظين وعنوانه: "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جمهورية إيران الإسلامية (الوثائق GOV/INF/2014/28 و GOV/INF/2014/6 و GOV/INF/2014/10)".

ولم يتم إلقاء هذا البيان خلال اجتماع مجلس المحافظين بسبب عطلة عيد نزول التوراة اليهودية. إلا أنّه يمثّل مع ذلك موقف إسرائيل بشأن هذا البند من جدول الأعمال. والبعثة الدائمة لإسرائيل ستكون ممتنة لسيداتكم إذا ما تفضلتم بتعميم البيان المرفق كوثيقة إعلامية رسمية INFCIRC لعناية جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة هذه الفرصة كي تعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[ختم] [توقيع]

ميراف زافاري-أوديز

السفيرة

الممثلة الدائمة لإسرائيل

لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

سعادة السيد يوكيا أمانو

المدير العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية

بيان صادر عن إسرائيل

بشأن تقرير المدير العام عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية

لم يتم إلقاء هذا البيان خلال اجتماع مجلس المحافظين بسبب عطلة عيد نزول التوراة اليهودية. إلا أنه يمثل مع ذلك موقف إسرائيل بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وتتقدم إسرائيل بالشكر إلى المدير العام على تقريره الأخير، معربة عن تقديرها لإدارة الضمانات على جهودها المهنية المستمرة المرتبطة بالتحقق فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

على أن التقرير الأخير لا يوفر أي قدر من الارتياح فيما يتعلق بنطاق وطبيعة البرنامج النووي الإيراني، الذي تم تطويره لأغراض عسكرية. وتظل إسرائيل قلقة للغاية، اعتقاداً منها بأن إيران قد تمكنت ببساطة، مرة أخرى، من كسب مزيد من الوقت مع عدم إبداء قدر كافٍ من التعاون والشفافية حيال الاستقصاء الذي تجريه الوكالة، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة.

وتؤكد إسرائيل أن أنشطة الرصد والتحقق التي تجريها الوكالة فيما يتعلق بالتدابير المبيّنة في خطة العمل المشتركة، فضلاً عن تنفيذ التدابير المتفق عليها بموجب إطار التعاون، كل ذلك لا يعالج جوهر المخاوف الدولية، فيما يرتبط بالأنشطة التي تقوم بها إيران لغرض وحيد وهو تطوير جهاز يندرج ضمن الأسلحة النووية. ولذلك فإن إسرائيل تعتقد بضرورة أن يتم دون تأخير تنفيذ قرار المجلس الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تنفيذاً تاماً، وبأنه ينبغي استقصاء وتوضيح المخاوف المثارة بشأن أنشطة إيران المتعلقة بتطوير أسلحة نووية.

ويشمل إطار التعاون التزاماً إيرانياً بالتعاون حيال أنشطة التحقق التي تجريها الوكالة بهدف حل جميع القضايا العالقة التي لم تُحل بالفعل من قِبَل الوكالة؛ أي القضايا الحاضرة والماضية. ويجب أن يكون واضحاً أن عبء الإثبات يقع على إيران. ومع ذلك، لا تزال إيران تستغل ما يوصف بأنه نهج "تدريجي" لحل القضايا العالقة. ومرةً أخرى، فإن الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والوكالة في طهران، بعد أن انتهت فعلياً المهلة المحددة لتنفيذ المرحلة الثانية، يتضمّن القليل جداً. فهو يشتمل على مسائل تغطيها بالفعل خطة العمل المشتركة، وعلى اثنتين فقط من القضايا التي تم تضمينها في ملحق تقرير المدير العام الذي يرجع إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/65). وبعد ستة أشهر من تاريخ الاتفاق على إطار التعاون بين إيران والوكالة، عولجت دون حل قضية واحدة من أصل ١٢ قضية معلقة، وصفت بأنها "الأبعاد العسكرية المحتملة" للبرنامج الإيراني، في حين يُفترض أن تعالج قضيتان إضافيتان فقط في الأشهر التالية. وليس من المستغرب أن إيران قد طالبت بتطبيق مدني لتطوير مفرجات سلك قنطرة التفجير.

وهذه الوثيرة للاستقصاء غير مقبولة. وإذا كانت إيران صادقة بشأن توضيح ما تصفه في كثير من الأحيان بأنها "التباسات"، لأمكنا إذن أن نتوقع نهجاً مختلفاً تماماً، وهو معالجة جميع القضايا الـ١٢ بالتزامن وفي التوقيت المناسب.

وما زالت إسرائيل تعتبر أن طبيعة التعاون الإيراني مع الوكالة ليست من قبيل الأوهام. وسوف تستمرّ إيران في تقديم تفسيرات زائفة وإخفاء الطبيعة الحقيقية لأنشطتها. وبالتالي فإنّ من الأهميّة القصوى للوكالة، وهي تجري تقييماً للنظم، ألا تستخلص أيّ استنتاجات عن طبيعة الأنشطة الإيرانية بشأن كلّ قضية بدورها، بل أن تقوم بذلك بعد دمج وتقييم جميع المعلومات في إطار نهج شمولي.

وتواصل إيران إثراء اليورانيوم بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي، التي لا تزال سارية. وحقّ المعاينة اليوميّة الممنوح لمفتّشي الوكالة في مرافق الإثراء، وحقيقة أنّه لا توجد حالياً أي توصيلات تربط بين السلاسل التعاقبيّة، كلّ ذلك لا يؤثّر على قيام إيران بأعمال بحث وتطوير تتعلّق بأجهزة طرد مركزي أكثر تقدماً ومراكمتها المستمرة لليورانيوم المثري. ومستوى الإثراء في هذا الصدد أقلّ أهميّة. وإنّما نطاق الإثراء هو ما يهمّ. وعلاوة على ذلك، فإنّ إيران لم توافق حتى الآن على تنفيذ البند المنقّح ٣-١ أو البروتوكول الإضافي.

ولا يزال عبء الإثبات واقعاً على إيران لتوفير الشفافيّة الكاملة، وهو ما يعني أن تمنح الوكالة الحقّ الكامل في الوصول إلى المعلومات والوثائق والمرافق والأماكن والمعدّات والأفراد. وهذا من أجل التوضيح الكامل لمسائل الأبعاد العسكريّة المحتملة، التي لا يزال معظمها معلقاً. أمّا الكلمات والتعهدات فهي ببساطة غير كافية. وينبغي أن تضغط الوكالة على إيران من أجل توفير التعاون الضروري لحلّ جميع القضايا العالقة في التوقيت المناسب، وكذلك للحفاظ على ولايتها المهنيّة من خلال إجراء استقصاء شامل وتجنّب أيّ استنتاجات سابقة لأوانها وغير مكتملة.

نهاية البيان.